TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/WG.9/L.1
30 November 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الفريق العامل المخصص لتقصي قضية التكيف الهيكلي
من أجل الانتقال الى نزع السلاح
جنيف، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥
البند ٥ من جدول الأعمال

مشروع تقرير الفريق العامل المخصص لتقصي قضية التكيف الهيكلي من أجل الانتقال الى نزع السلاح

المقرر: السيد فوستر غولتوم (اندونيسيا)

المقدمة والبند ٣ والمسائل التنظيمية

المتحدثون: الرئيس
نائب الأمين العام للأونكتاد
المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف
شيلي
روسيا
اليابان
مصر
الفلبين
معهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية
لجنة الاصدقاء العالمية للتشاور

ملاحظة للوفود

يعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.
وترسل طلبات إدخال تعديلات - باللغة الانكليزية أو الفرنسية - في موعد أقصاه يوم الأربعاء ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ إلى العنوان التالي:

The UNCTAD Editorial Section
Room E.8104
Fax No. 907 0056
Tel. No. 907 5656 or 5655

(A) GE.95-53976

مقدمـــة

١- اجتمع الفريق العامل المخصص لتقصي قضية التكيف الهيكلي من أجل الانتقال الى نزع السلاح بقصر الأمم في جنيف، في الفترة من ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر الى ... ١٩٩٥. وعقد الفريق العامل في إطار دورته ... جلسات رسمية و... جلسات غير رسمية.

البيانات الافتتاحية

٢- قال **الرئيس** إن الولاية التي مُنحت للأونكتاد في كرتاخينا تشير الى أنه يتعين على جميع البلدان أن تنظر في نقل الموارد من الاستخدام العسكري الى الاستخدام المدني. وتشير ولاية الفريق العامل الى ثلاثة جوانب هامة للقضية: إن التخفيضات في الانفاق العسكري ستؤدي الى خفض في الاختلالات المالية والخارجية وزيادة توافر التمويل الانمائي؛ وأن يتم حث البلدان النامية على خفض الانفاق العسكري ما دام مفرطاً، مع أخذ الوضع الخاص بفرادى البلدان المعنية في الاعتبار؛ وان تحويل التكنولوجيات العسكرية الى الاستخدامات المدنية ينبغي أن يسمح بتعديل هياكل الانتاج لتساير أنماط التنمية الجديدة، وتدفقات التجارة والتكنولوجيا والموارد.

٣- وينبغي للفريق العامل أن يسعى لزيادة بلورة هذه القضايا، وأن يحافظ على التوازن بينها. ولا يستطيع الأونكتاد أن يصدر أحكاماً بشأن مستوى النفقات العسكرية الذي يعتبر مفرطاً أو ما هي المنشآت العسكرية التي يتعين تحويلها. فهذه القضايا سياسية الطابع، والأحرى أن يتقصى الأونكتاد الشق الانمائي للقضية وأفضل السبل الاقتصادية لتحويل الموارد ذات الأساس العسكري الى التنمية.

٤- وينبغي ملاحظة أن التغييرات الهيكلية المنبثقة عن الانتقال الى نزع السلاح ليست قاصرة على جزء معين من العالم؛ وإنها تحدث في البلدان النامية في جميع أنحاء العالم، بما فيها البلدان التي خرجت لتوها من الحرب ويتعين عليها إعادة دمج الجيش في المجتمع. وتستلزم جهود إعادة البناء هذه استخدام الموارد التي اتيحت للبلدان النامية نتيجة انها ربما لم تعد في حاجة الى مستوى مرتفع من الانفاق العسكري بسب التغير في موقعها الأمني أو في حكومتها. وقد تتسلم البلدان النامية أيضاً تلك المنشآت العسكرية التي كانت تستخدمها قوى أجنبية، وستحتاج في هذه الحالة الى المساعدة التقنية في تحويلها الى الاستخدامات المدنية. وان جميع الجهود من هذا القبيل تتطلب الدعم من المجتمع الدولي، بما فيه الدعم المالي.

٥- وقال **نائب الأمين العام للأونكتاد** إن الفريق العامل المخصص، وهو الأول من نوعه الذي يقصده الأونكتاد بغية التصدي للقضية المطروحة، قد أنشئ نتيجة للولاية الممنوحة له في التزام كرتاخينا لتقصي آثار التكيف الهيكلي من أجل الانتقال الى نزع السلاح على النمو والتنمية الاقتصاديين العالميين، والجوانب الاقتصادية لتحويل القدرات العسكرية الى الاستخدامات المدنية، دون الإشارة الى إصدار أحكام بشأن المستويات المناسبة للانفاق العسكري.

٦- وبغية التركيز على عدد من القضايا يسهل تناوله في دورة وحيدة تستغرق اسبوعاً واحداً، كان لزاماً على أمانة الأونكتاد أن تلجأ الى الانتقاء في القضايا التي تتقصاها في تقريرها. وعلى هذا فإن التقرير لم يقدم كافة القضايا بصورة شاملة، بل درس بالأحرى مسائل تندرج في نطاق ولاية الأونكتاد من

شأنها أن تثري أنشطة الأونكتاد الأخرى الجارية، فضلاً عن انها تهم عدداً كبيراً من البلدان في شتى المناطق.

٧- وقد اعتمد التقرير على دراسات أجريت خارج منظومة الأمم المتحدة وداخلها على السواء، وبحث التقرير بصفة خاصة قضايا تتعلق بتحويل القوى البشرية والقواعد العسكرية، والقضايا التكنولوجية والعلمية، ودور الخصخصة، وما يترتب على ذلك من آثار على أسواق السلع الأساسية والتجارة. وتجدر ملاحظة أنه على حين يتخذ تحدي التحويل الى استخدامات مدنية صوراً واضحة الاختلاف في الاقتصادات النامية والمتقدمة والتي تمر مرحلة انتقال، فإن تكبد التكاليف سيكون في كل الحالات سابقاً على جني المكاسب على الأرجح، بينما ستؤول التكاليف والمكاسب الى شرائح مختلفة من المجتمع. وفي البلدان النامية، ينشأ الانتقال الى نزع السلاح غالباً، نتيجة انتهاء نزاع مسلح، ويشمل التكيف إعادة بناء مجتمع مزقته الحرب. وإن التصدي لمثل هذه القضايا ستكون له أهمية مباشرة بالنسبة للوضع العالمي الراهن.

٨- وقال **المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف والأمين العام لمؤتمر نزع السلاح** إن الموضوع المعروض أمام الفريق العامل المخصص على جانب عظيم من الأهمية، ولعله واحد من القضايا الرئيسية في ميدان تنظيم الأسلحة ونزع السلاح. ولقد أدركت الأمم المتحدة ان انتهاء التوتر والتنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي أتاح ثلاث فرص فريدة في ميدان نزع السلاح: فرصة لدمج قضايا نزع السلاح في البناء الأرحب للبرنامج الدولي من أجل السلم والأمن؛ وفرصة لعولمة عملية نزع السلاح من خلال تيسير التدابير الاقليمية ودون الاقليمية والثنائية والمنفردة؛ وفرصة لإنعاش العملية.

٩- وهناك ثلاث حقائق على جانب كبير من الأهمية ماثلة اليوم: أن سباق الأسلحة النووية لم يعد يمثل تهديداً للوجود البشري؛ وان الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية قد مدت العمل بها الى أجل غير محدد؛ وان التعددية قد سادت في ميدان نزع السلاح، جنباً الى جنب. مع التأييد الملحوظ الذي قدمته مؤخراً كل من الولايات المتحدة وفرنسا والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة لفرض حظر شامل على تجارب الأسلحة النووية في عام ١٩٩٦. غير أنه ظهرت عدة تحديات جديدة، منها مراقبة المخزون من اليورانيوم المخصب والبلوتونيوم وتكنولوجيا الأسلحة المتطورة، ونشوء التوترات داخل الدول بعد انتهاء الحرب الباردة. وثمة حاجة الى نهج أكثر عملية لنزع السلاح، بما فيه تنظيم التسلح، كنقيض لنزع السلاح العام والكامل. وتمثل تدابير بناء الثقة والأمن مكونات مهمة للحد من الأسلحة، وتشمل، على سبيل المثال، التبادل المبكر للمعلومات فيما يتعلق بالمناورات العسكرية الروتينية أو بإجراء تجارب على المعدات.

١٠- أما بالنسبة لأسلحة الدمار الشامل، فينبغي بذل جهود أكبر لمواجهة انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ووسائل اطلاقها، ولتعزيز معاهدة عدم الانتشار النووي. وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، لا يزال انتشار أسلحة المشاة الخفيفة والأسلحة الصغيرة (الألغام الأرضية بصفة خاصة) يقوض جهود المجتمع الدولي لتعزيز السلم والاستقرار. إن أنشطة تجار الأسلحة من القطاع الخاص تتم عملياً بمنأى عن كل المعايير القانونية الدولية وقد تكذب الاتجاه المذكور الى خفض مبيعات الأسلحة في العالم. ومن الضروري أن يكون هناك نهج شامل إزاء مسألة الأسلحة التقليدية. وينبغي تشجيع الاتفاقات الاقليمية وغيرها من الاتفاقات غير العالمية للحد من الأسلحة التقليدية، أو إنشاء مناطق أخرى خالية من الأسلحة النووية أو مناطق منزوعة السلاح.

١١- وعلى الرغم من انتهاء الحرب الباردة، فإن تسارع نزع السلاح والتحويل لم يكن سهلاً، وقد أفضى الى مشاكل اجتماعية واقتصادية معقدة، حيث تُتكبد التكاليف غالباً قبل أن تلوح أي فوائد في الأفق، كما ظهرت صعوبات عند تحويل شركات الصناعات الدفاعية، وكثيراً ما ارتفعت البطالة. وعلى ذلك، فإن القضية الرئيسية في هذا الصدد هي جعل عملية التحويل أقل إيلاماً سواء بالنسبة للصناعات المعنية أو بالنسبة للأفراد والدولة. ولعل أكثر المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي في هذا المجال تعقيداً هي تلك المتعلقة بإعادة تأهيل وإعادة بناء المجتمعات التي مزقتها الحرب.

الفصل الأول

التكيف الهيكلي من أجل الانتقال الى نزع السلاح وما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة للنمو والتنمية الاقتصاديين العالميين

(البند ٣ من جدول الأعمال)

١٢- كانت الوثيقة التالية معروضة على الفريق عند النظر في هذا البند:

"التكيف الهيكلي من أجل الانتقال الى نزع السلاح: تقرير من أمانة الأونكتاد" (TD/B/WG.9/2).

١٣- قال ممثل شيلي إن انتهاء الحرب الباردة قد هيأ ظروفاً مؤدية للسلم والأمن، وان ثمة حاجة في جميع البلدان الى زيادة حجم الموارد المخصصة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وعلى الرغم من ذلك العدد من الاجتماعات التي عقدتها الأمم المتحدة بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٢ بشأن موضوع التحويل العسكري، فلم تكن هناك أي متابعة ولم ينشأ أي إطار مؤسسي، كما لم تصدر أي توصية بموارد اضافية أو بأي مبادئ توجيهية لكيفية استكمال العمل في هذا الموضوع. وقد أشار مجلس التجارة والتنمية ضمناً الى نيته انهاء عمل الفريق العامل المخصص، على الرغم من أن ذلك قد يكون مخالفاً لنوايا الأعضاء. إن المهمة الرئيسية للفريق هي تزويد المجلس بالتوصيات فيما يتعلق بالاضطلاع بالولاية الممنوحة في كرتاخينا. إلا أن الموضوع مناسب كقضية يواصل الأونكتاد تحليلها.

١٤- وفيما يتعلق بتجربة شيلي الخاصة، فإن القوات المسلحة تنخرط بنشاط كبير في القضايا البيئية - فالجيش يشارك في مختلف مجالات حماية البيئة، مثل التخلص من النفايات السامة؛ والبحرية تشارك في مختلف المجالات المتعلقة بالبيئة البحرية؛ وسلاح الطيران يقوم بأنشطة جوية وفضائية غير عسكرية. ولم تكن هذه الاسهامات من جانب القوات المسلحة في الأنشطة المدنية وليدة برنامج للتحويل، بل جاءت في إطار تحويل القوى البشرية الى الاستخدامات المدنية. ويمكن للخدمات المسلحة في الكثير من البلدان أن تقدم دعماً كبيراً للبيئة والتقدم التكنولوجي، لتضفي بذلك معنى للأمن القومي أوسع مما تنطوي عليه العقيدة العسكرية النمطية.

١٥- وقال ممثل الاتحاد الروسي إن الموضوع الذي سيناقشه الفريق العامل المخصص على جانب كبير من الأهمية. فالتكيف الهيكلي، كما ورد في الورقة المقدمة من الأمانة، هو أحد الشروط المسبقة لتحسين التعاون الدولي، وانه نظراً لأهميته، يتعين إدماجه في عمل الأونكتاد، وربطه بالقضايا الأخرى التي يتقصاها الأونكتاد حالياً، كالتجارة والتكنولوجيا. وينبغي للأونكتاد أن يركز على بحث آثار التكيف الهيكلي على المنافسة في التجارة العالمية، ونقل التكنولوجيا، وتسريح القوى البشرية والموارد الأخرى وتسخيرها من أجل الانتاج الوطني، واجتذاب المستثمرين الأجانب وما يترتب على ذلك من آثار على تدفقات الموارد الخارجية، ودور الدولة في مشاريع التحويل. ومن الأهمية بمكان أن يخرج الفريق العامل بتوصيات عملية.

١٦- وقال إن وفده قد وافق، اجمالاً، على تقرير الأمانة الذي غطى القضايا الرئيسية. غير أن هناك عدداً من القضايا يتطلب اهتماماً أكبر: دور الدولة والسياسات الاقتصادية الكلية؛ وآثار التحويل على أسواق

رأس المال وتحركات أسعار الفائدة؛ وآثاره على المشاريع التجارية؛ والدروس المحددة التي يمكن استخلاصها من تجربة الجمهورية الديمقراطية الألمانية السابقة؛ والامكانات العملية المتاحة للأونكتاد، والتي قد تشمل، على سبيل المثال، عقد حلقات دراسية للخبراء. ويمكن اعتبار هذه القضايا مجالات عمل للأمانة مستقبلاً.

١٧- إن التكيف الهيكلي يشتمل على عدة عناصر ينبغي التأكيد عليها: تبادل الخبرات الوطنية؛ الآثار المترتبة على التحويل بالنسبة للسياسة التجارية، بما فيها قضايا الحواجز غير التعريفية وتدابير مكافحة الإغراق، وبخاصة فيما يتعلق باليورانيوم والالومنيوم والسلع الاستراتيجية الأخرى؛ والتوقعات بالنسبة للسلع الاستراتيجية؛ والقيود المفروضة على نقل التكنولوجيا التي يمكن أن تساعد في التحويل والتكيف. وفضلا عن ذلك، فإن مشكلة الانتعاش الاقتصادي في أعقاب النزاع العسكري تؤثر على عدد من البلدان في أنحاء العالم، ولا بد من التعاون الدولي في هذا المجال تعزيزاً للسلم.

١٨- وينبغي للأونكتاد أن يقدم المساعدة في كل هذه المجالات بدراسة القضايا، وإن لم يكن من الضروري أن يكون هو مركز العمل في هذا المجال، ولا أن يأخذ هذا العمل الأولوية على مجالات النشاط الأخرى. وينبغي للفريق العامل أن يتوصل الى مقررات مقبولة للجميع في سياق الاستعدادات التي تحظى بتوافق الآراء للأونكتاد التاسع.

١٩- وقال ممثل **اليابان** إن من بين الدروس التي يمكن استيقاؤها من تجربة بلده الوطنية أهمية تخصيص الموارد للأغراض الإنتاجية قدر الإمكان. وكما أشير في التزام كرتاخينا، فإن تخفيض النفقات العسكرية وإعادة توجيه الموارد أثر إيجابي واضح على النمو والتنمية الاقتصاديين. ومن شأن تخفيض الإنفاق العسكري أن يؤدي إلى وفورات في ميزانية الحكومة، ويمكن أن يزيد الإنتاج إذا أمكن إعادة توجيه الموارد المادية والبشرية إلى الاستخدام الانتاجي. وهذا يصبح ممكناً للبلدان النامية في ثلاثة ظروف: حين ينتهي النزاع الداخلي أو الخارجي؛ وحين تنتقل السيطرة على القواعد التي كانت تستخدمها القوات الأجنبية من قبل إلى السيطرة المحلية؛ وحين يتخذ قرار داخلي بتخفيض القدرة العسكرية.

٢٠- وقد اكتسبت هذه القضية أهمية أكبر في سياق الاتجاه العام إلى زيادة العولمة والتحرير، وخاصة في ضوء تفشي الفقر وتدني البيئة والانفجارات السكانية والأمراض الوبائية التي تشكل في بعض الحالات تهديدات على الأمن الوطني أخطر من الشواغل العسكرية. إن أهم هدف هو التنمية وقد أخذت اليابان في الاعتبار، في تخصيصها للموارد من أجل التعاون الاقتصادي، الاتجاهات في الإنفاق العسكري للبلدان المتلقية. وتمكنت اليابان من أن تزيد باستمرار من مساعدتها الإنمائية السنوية نتيجة سياستها بالحد من ميزانية دفاعها، وأيدت بقوة تلك البلدان النامية التي حاولت أن تسترد نشاطها بعد منازعات داخلية أو خارجية.

٢١- إن الأونكتاد ليس محفلاً مناسباً لمناقشة أو اتخاذ قرارات سياسية بشأن إجراء تخفيضات في الإنفاق العسكري أو تحويل الموارد إلى أنشطة التنمية في البلدان ذات السيادة. وينبغي للفريق العامل المخصص أن يركز على طرق تحرير الموارد نتيجة هذه التخفيضات وكيف يمكن الاستفادة من هذه الموارد لحفز التنمية حالما يتخذ قرار بشأن تخفيض الإنفاق العسكري. ويمكن للأونكتاد أن يعمل كمحفل للنقاش القائم على الخبرات الوطنية من أجل استقاء الدروس وتوضيح الدور المحتمل للدعم الدولي، وخاصة فيما يتعلق بتجربة البلدان التي مزقتها الحروب والتي تبذل جهوداً هائلة للتكيف.

٢٢- وقال المتحدث باسم **المجموعة الأفريقية** (مصر) إن القضية المعروضة على الفريق العامل المخصص تناولتها هيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة هي الجمعية العامة ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ومؤتمر الأمم المتحدة لنزع السلاح. وقد شاركت مصر في صياغة الفقرات المختلفة الواردة في التزام كرتاخينا والمتعلقة بموضوع التكيف الهيكلي من أجل الانتقال إلى نزع السلاح، وكان راسخاً في ذهنها ألا يتم تكليف الأونكتاد بمهام تخرج عن نطاق ولايته، مثل الأمن الوطني وتسريح وإعادة تأهيل القوى البشرية العاملة في القوات المسلحة؛ والأحرى أن يركز الأونكتاد على جوانب التجارة والتنمية وما يتعلق بها من جوانب التمويل والاستثمار ونقل التكنولوجيا، وعلى وجه الخصوص من خلال ربط هذه الجوانب بالاحتياجات التنموية والمشاكل الخاصة للبلدان النامية.

٢٣- لقد تم تناول الجوانب الاقتصادية لنزع السلاح في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ الستينات، وفي ذلك الوقت قدم الاتحاد السوفياتي اقتراحاً بتخفيض الميزانيات العسكرية للبلدان المتقدمة بنسبة ١٠ في المائة وتحويل الوفورات إلى البلدان النامية. إن الموضوع متعدد الجوانب، ولذلك لم يمكن تناوله إلا في إطار الجلسة العامة للجمعية العامة ولم يتم إحالته أبداً إلى أي هيئة فرعية. وينبغي على الأونكتاد أن يركز على الجوانب المالية للتكيف ولا سيما الهبوط في المساعدة الإنمائية الرسمية، وحقيقة أن البلدان المتقدمة لم تتقيد بهدف تحديد نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية للبلدان النامية. إن قيام الدول التي لديها ترسانات عسكرية ضخمة بتخفيض موازناتها العسكرية سيؤدي إلى زيادة حجم هذه المساعدة. وعلاوة على ذلك، فإن قيام الدول الصناعية الكبرى بتخفيض موازناتها العسكرية من شأنه أن يساعد على تخفيض حجم العجز في الموازنات العامة لهذه الدول، مما يساعد على كبح الضغوط التضخمية وزيادة استقرار أسعار الفائدة العالمية، وبالتالي تقليل مخاطر الصدمات الاقتصادية الخارجية في البلدان النامية.

٢٤- وبعد كرتاخينا فقط، نوقشت مسألة الحاجة إلى آلية لتقصي الموضوع المعروض على الفريق. وهناك بعض المسائل التي أشير إليها في تقرير الأمانة، مثل تحويل الصناعات والقواعد العسكرية إلى الاستخدام المدني، لا يمكن تناولها دون مشاركة خبراء عسكريين. وثمة موضوع محدد، هو تدمير الأسلحة الكيميائية، سينطوي في حالة تنفيذه على تكاليف ضخمة. وهناك موضوعات عديدة ينبغي أن تتناولها على النحو الواجب هيئات أخرى خارج الأونكتاد، هي تحديداً البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية وربما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

٢٥- وقال ممثل **الفلبين** إن موضوع الفريق العامل المخصص يناسب تماماً البلدان النامية من حيث ما يحققه السلم من فوائد أو تحويل الإنفاق العسكري إلى مساعدة إنمائية أو استثمار في البلدان النامية لأن الإنفاق والإنتاج العسكريين في هذه البلدان قليلان نسبياً بوجه عام. إلا أن التوقعات في هذا الصدد تحققت جزئياً فحسب، بهبوط في الإنفاق العسكري بلغ ٢٠٧,٤ بليون دولار لكن مع زيادة في التمويل الإنمائي الرسمي بلغت فقط ٣١,٢ بليون دولار بين عامي ١٩٨٧ و١٩٩٣، مما أدى إلى هبوط مطرد في المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي، فهبطت من ٠,٣٤ في المائة في ١٩٨٨ إلى ٠,٢٩ في المائة في عام ١٩٩٤. وبينت التجربة أن الإنفاق العسكري الهابط لا يترجم تلقائياً إلى مساعدة إنمائية رسمية أعلى.

٢٦- إن تجربة بلده الوطنية قد تمثل دروساً لبلدان أخرى نامية تمر بظروف مماثلة. والواقع أن حالة قاعدة خليج سوبيك البحرية ليست مثالاً على التكيف الهيكلي لنزع السلاح، إذ أعيدت القاعدة إلى الفلبين بعد اتخاذ قرار بعدم تجديد تأجيرها. غير أن الآثار الاقتصادية كانت ملموسة جداً، فهذه القواعد كانت تمثل ثاني أكبر صاحب عمل بعد الحكومة، وكان البلد يتلقى مبلغ ١٨٠ مليون دولار سنوياً في شكل معونة اقتصادية تتصل بالقاعدة، وسمحت مظلة الأمن التي وفرتها الولايات المتحدة بوجود ميزانية دفاع وطني صغيرة نسبياً.

٢٧- إن أضخم مشكلة وأكثرها إلحاحاً هي إعادة استيعاب العمالة المشتتة في قوة العمل العامة. وقد أحرز بعض النجاح في جذب الاستثمار إلى المنطقة بسبب الميزة الجغرافية لوقوعها في إقليم سريع النمو ولنوعية الميناء الموجود في سوبيك. إلا أن عمليات التحويل في أماكن أخرى دون الاستفادة من مثل هذه المزايا قد لا تنجح في تقليد هذه التجربة.

٢٨- وقال ممثل **معهد بحوث الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية** إن السكان في البلدان التي مزقتها الحروب يرحبون بالسلم إذ تحدوهم آمال مفهومة في حياة أفضل، لكن التحديات التي تعقب عمليات وقف إطلاق النار تكون أشد تعقيداً مما كان عليه الحال أثناء الحرب. ويمكن للمجتمع الدولي أن يسهم إيجابياً في الاستجابة لهذه التحديات التي تشمل إعادة دمج السكان المشردين، والإنتقال من السيطرة العسكرية إلى حكم مدني فعال، وإنشاء مؤسسات سياسية ومدنية.

٢٩- إن المنازعات الرئيسية الأخيرة خارج أوروبا كانت تتم في أشد البلدان فقراً. وهنا كانت المهمة الرئيسية هي التجريد من السلاح، لكن المجتمع الدولي أخفق في تأمين إعادة الإندماج الكافي للمحاربين السابقين، وبالتالي خلق خطر تجدد نشوب الحرب. إن لياقة الفريق العامل للعمل الجاري بشأن المجتمعات التي مزقتها الحروب تستند إلى فرضية أن استراتيجيات إعادة الإدماج والتأهيل هي الدعامة الأساسية للتنمية.

٣٠- وقال ممثل **لجنة الأصدقاء العالمية للتشاور** إن مجرد إنهاء المنازعات العنيفة، بدون نزع السلاح، لا يوفر ضمانة بعودة الأمن الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي لأسباب عديدة. فالعسكريون الذين لم يعودوا يخدمون في وظائف أمنية قد يطورون أنشطة مزعزعة للاستقرار داخل الاقتصاد المدني، في حين أن تسريح مقاتلين سابقين غير مدربين يؤدي إلى تفاقم البطالة وقد يفضي إلى ظهور عصابات مسلحة أو إلى نشاط إجرامي آخر.

٣١- وفي بعض الحالات أدت جهود التنمية الاقتصادية بعد الحرب والتي أدمجت الاتجاهات العالمية للعولمة والتحرير إلى إحباط الجهود من أجل إعادة بناء الاقتصاد المدني بسبب الفرض المفاجئ لأسواق متحررة على الاقتصادات التقليدية، مما أدى إلى استثمار انتهازي وعمليات تركيز جديدة للثروة. وهكذا تآكلت الحقوق والفرص الاقتصادية التقليدية وظهرت منازعات وحالات عدم أمن جديدة. كما أن البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال والتي تتابع التحول إلى نزع السلاح وتسريح القوات في عالم ما بعد الحرب الباردة تعاني أيضاً من محدودية الأسواق والاستثمار والمعارف الاقتصادية.

٣٢- وينبغي على الأونكتاد أن يمارس دوراً في المجال قيد المناقشة بثلاثة طرق: بتحليل الجوانب الاقتصادية للتحول إلى نزع السلاح وتسريح الجنود، بما في ذلك إعادة تخصيص الموارد المالية وغيرها، وإعادة توجيه البحوث وتطبيق التكنولوجيا، وإعادة تنظيم هيكل الصناعة، وإيجاد فرص مدنية بديلة للقواعد العسكرية، والقضايا المتصلة بالتخطيط والنمو الاقتصاديين، وفرص الوصول إلى الأسواق، وتدفقات رأس المال الاستثماري؛ وبتيسير تبادل الخبرات فيما بين الدول الأعضاء فيه؛ وبالإسهام في الجهود المتعددة الأطراف والثنائية والجهود التي تبذلها المنظمات غير الحكومية لتوفير المساعدة التقنية المتصلة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح على الصعيدين الوطني والمحلي.

الفصل الثاني

المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة

.. افتتح السيد ر. لورانس نائب الأمين العام للأونكتاد دورة الفريق العامل المخصص لتقصي قضية التكيف الهيكلي من أجل الانتقال إلى نزع السلاح في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بقصر الأمم في جنيف.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

.. انتخب الفريق العامل المخصص في جلسته العامة الأولى (الافتتاحية) المعقودة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ أعضاء مكتبه كما يلي:

الرئيس:	السيد شوهي نايتو	(اليابان)
نواب الرئيس:	السيد يحسن أبو طاهر	(المغرب)
	السيد رشيد كوباب	(باكستان)
	السيد أليخاندرو روجرز	(شيلي)
	السيد يوانيس كيناس	(اليونان)
	السيد زينيك فينيرا	(الجمهورية التشيكية)
المقرر:	السيد فوستر غولتوم	(اندونيسيا)

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

.. وفي الجلسة العامة الافتتاحية أيضاً، أقر الفريق العامل المخصص جدول الأعمال المؤقت للدورة (TD/B/WG.9/1). وبذلك يكون جدول الأعمال كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- التكييف الهيكلي من أجل الانتقال إلى نزع السلاح وما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة للنمو والتنمية الاقتصاديين العالميين

٤- مسائل أخرى

٥- اعتماد تقرير الفريق العامل المخصص إلى مجلس التجارة والتنمية.

دال - مسائل أخرى

(البند ٤ من جدول الأعمال)

[يستكمل حسب الاقتضاء]

هاء - اعتماد تقرير الفريق العامل المخصص إلى مجلس التجارة والتنمية

(البند ٥ من جدول الأعمال)

[يستكمل]